

السنغال تحت النفوذ الفرنسي ١٨٤٥ - ١٩٦٠

**Senegal under French Influence from 1845
– 1960**

م.د. مثنى أيوب لفتة

Dr. Muthana Ayooob Lafta

كلية الآداب / جامعة سامراء

E-mail: muthana.a.lafta@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاستعمار الفرنسي، السنغال، ليوبولد سيدار سنغور، الاستقلال ١٩٦٠.

Keywords: French colonization, Senegal, Léopold Sédar Senghor, Independence, 1960.

المخلص

شهدت السنغال منذ عام ١٨٤٥، توسعاً متزايداً للنفوذ الفرنسي الذي بدأ من المراكز الساحلية مثل سانت لويس وغوريه وداكار، ثم امتد تدريجياً إلى الداخل عبر القوة العسكرية والتغلغل التجاري، واجهت فرنسا في البداية مقاومات قوية من الممالك المحلية والحركات الإسلامية، أبرزها حركة الحاج عمر الفوتي، لكن التفوق العسكري سهل إخضاع معظم المناطق بحلول نهاية القرن التاسع عشر، ومع ترسيخ الإدارة الاستعمارية، فرضت فرنسا نظاماً اقتصادياً موجهاً لخدمة تجارتها، فانتشرت زراعة الفول السوداني، وازدادت السيطرة على العمالة والضرائب، كما عملت الإدارة على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية من خلال التعليم الفرنسي وتكوين طبقة محلية موالية، وبعد الحربين العالميتين تطورت الحياة السياسية تدريجياً فظهرت النخب الوطنية والأحزاب التي طالبت بالإصلاح ثم بالاستقلال، ومع تنامي الوعي الوطني وتراجع قوة فرنسا الاستعمارية، نالت السنغال استقلالها بقيادة ليوبولد سيدار سنغور، منهية بذلك أكثر من قرن من الهيمنة الفرنسية عام ١٩٦٠.

Abstract

Since 1845, Senegal experienced a growing expansion of French influence, beginning in coastal centers such as Saint-Louis, Gorée, and Dakar, and gradually extending inland through military force and commercial penetration. Initially, France faced strong resistance from local kingdoms and Islamic movements, most notably the movement of al-Hajj Umar Tall, but military superiority enabled the French to subdue most regions by the end of the 19th century. With the consolidation of colonial administration, France imposed an economic system aimed at serving its own trade, leading to the spread of peanut cultivation and increased control over labor and taxation. The administration also reshaped the social structure through French education and the formation of a loyal local elite. After the two World Wars, political life gradually evolved, with national elites and emerging parties demanding reforms and eventually independence. With the rise of national consciousness and the decline of French colonial power, Senegal achieved independence under the leadership of Léopold Sédar Senghor, thus ending more than a century of French domination in 1960.



تُعد السنغال من أولى الدول الإفريقية التي وقعت تحت النفوذ الأوروبي، حيث كانت بمثابة مركز استراتيجي للاستعمار الفرنسي في غرب القارة كان موقعها الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي، والمجاور لمجموعة من الممالك والدول الإفريقية، عاملاً رئيسياً في جذب اهتمام القوى الاستعمارية الأوروبية، وخاصة فرنسا، منذ القرن السابع عشر، فجاءت البداية الفرنسية في السنغال عبر إقامة نقاط تجارية ومستودعات للعبيد على جزيرة غوريه وبعض المناطق الساحلية، لكن التدخل العسكري والسياسي تأكد بشكل أكبر في منتصف القرن التاسع عشر، حين تقلد "لويس فديرب" منصب الحاكم العام للسنغال عام ١٨٥٤، وأطلق فديرب حملة واسعة النطاق، عسكرية وإدارية، لتثبيت الهيمنة الفرنسية على الممالك التقليدية في السنغال، مثل مملكتي الوالو والتكرور.

ركزت فرنسا خلال فترة السيطرة الاستعمارية على تحويل السنغال إلى محور سياسي واقتصادي لإدارتها في غرب أفريقيا فأقامت بنية تحتية للإدارة والمواصلات، وجعلت داكار عاصمة لاتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية، ومع ذلك تواصلت أشكال المقاومة الوطنية طوال تلك الفترة، بداية بالكفاح المسلح والمقاومة الشعبية، وصولاً إلى النشاط السياسي والنقابي والثقافي؛ برزت خلال ذلك الحركات الوطنية والشخصيات الفكرية التي طالبت بالاستقلال والعدالة الاجتماعية، خاصة خلال النصف الأول من القرن العشرين.

تُوّجت هذه المراحل الطويلة من الاحتلال والمقاومة بإعلان استقلال السنغال عن فرنسا بشكل رسمي في ٢٠ آب ١٩٦٠، وجاء ذلك نتيجةً لمفاوضات سياسية وإصلاحات دستورية أفضت إلى انهيار الكيان الاستعماري الفرنسي في غرب أفريقيا منذ الاستقلال دخلت السنغال مرحلة جديدة من بناء الدولة الوطنية الحديثة، بما تحمله من تحديات، أبرزها تعزيز السيادة والقضاء على آثار الحقبة الاستعمارية، مما يجعل هذا الموضوع قيمةً كبيرة في مجالات الدراسات الإفريقية والعلاقات الدولية وفهم التاريخ الكولونيالي الحديث.

يتناول البحث محورين أساسيين، المحور الأول يتطرق إلى التنافس الأوروبي على السنغال قبل القرن التاسع عشر، مستعرضاً الأهمية الاستراتيجية للسنغال ومسار التوسع الاستعماري الفرنسي فيها خلال القرن التاسع عشر، كما يبرز دور الحاكم فيديرب في المشروع الاستعماري، أما المحور الثاني فيركز على مساعي التحرير والاستقلال، حيث يناقش صراع الشعوب ضد الاستعمار الفرنسي والدور البارز للحركة الوطنية بقيادة الحاج عمر، كما يتناول إسهامات سنغور في تحقيق استقلال السنغال ودوره في الحركة الوطنية، مع التركيز على الإضراب العام في السنغال كنقطة تحول هامة وينتهي بتسليط الضوء على ختام الاحتلال وبداية عصر الاستقلال.

أولاً: التنافس الأوربي على السنغال قبل القرن التاسع عشر

اكتشف البحارة الأوروبيون نهر السنغال في عام ١٣٤٦م، خلال زيارتهم لرأس الأخضر، لكنهم لم يستقروا فيه في وقت لاحق، احتل البرتغاليون جزيرة أرغين الصغيرة عام ١٤٤٤م، بينما استولى الهولنديون على جزيرة غوريه الواقعة قبالة داكار، بقيت هذه المواقع تحت سيطرتهم حتى أواخر القرن الخامس عشر، وخلال جهودهم المكثفة في إطار رحلاتهم الجغرافية الاستكشافية، وصل البرتغاليون إلى مصبي نهري السنغال وغامبيا قبل عام ١٤٦٠م، بدافع تحقيق أهداف عدة، مثل الحصول على الذهب والعاج واستعباد السكان المحليين إلى جانب نشر المسيحية وعلى إثر ذلك، شرع البرتغاليون في بناء قلاع وحصون على طول السواحل السنغالية لتنظيم التجارة، لكن السكان المحليين تصدوا لهم وأجبروهم على الانسحاب (عبد المنعم، ١٩٨١، ص ١١٤).

بدأ الفرنسيون بدورهم بالتوافد إلى سواحل السنغال وتأسيس مراكز إقامة، بحلول ١٦٢٦م، أسس الفرنسيون مستعمرة قرب مصب نهر السنغال، وأقاموا حصن سان لويس عام ١٦٥٩م، بعد نحو عشرين عامًا، تمكن الفرنسيون من طرد البرتغاليين والسيطرة الكاملة على شواطئ السنغال، وعلى مدار قرنين من الزمن، اشتدت النزاعات بين الفرنسيين والإنكليز للسيطرة على هذه المنطقة، وفي النهاية أعادت معاهدة باريس في عام ١٨١٧م، السيادة على المنطقة إلى فرنسا، ليثبت الوجود الأوربي في المستعمرة منذ ذلك الحين (الشكري، ١٩٩٨، ص ٤٦).

تولى نابليون الثالث حُكم فرنسا عام ١٨٤٨م، وضع خطة توسعية داخل السنغال وعين الجنرال لويس فيدهرب "Louis Faidherbe" حاكمًا عليها لإخضاع المناطق الداخلية، خاضت فرنسا حروبًا دامية مع السكان المحليين انتهت بتوطيد السيطرة الفرنسية ووضع الأسس للإمبراطورية الفرنسية الواسعة في غرب أفريقيا، حيث استُخدمت السنغال كقاعدة للعمليات العسكرية والاقتصادية أعيد تنظيم السنغال إلى إقليم فرنسي عام ١٨٦٠م، واستكملت جهود التوسع وفرض السيادة حتى نهاية القرن التاسع عشر (Barry, 1998, p.38).

خلال الفترة الممتدة بين منتصف القرن الخامس عشر وبداية القرن السابع عشر، تحولت منطقة السنغال إلى أحد المصادر الرئيسية لتجارة العبيد هذا النشاط أثر بشكل سلبي وعميق على التركيبة السكانية للمنطقة، وأسهم بشكل كبير في تعقيد الوضع السياسي والاجتماعي والنفسي هناك (السعدي، ١٩٧١، ص ٧٧)، وقد يُعتقد أن تجارة الرقيق الأوروبية ليست سوى امتداد لتجارة الرقيق التي كانت تمارس عبر القوافل الصحراوية في الحقبة الإسلامية، ومع ذلك فإن هذا التصور لا يركز على أسس صحيحة ولا تدعمه الوثائق الموجودة سواء كانت عربية أو أوربية (Raymond, 1975, p. 327).



ومما لاشك فيه أنه بعد انهيار الإمبراطوريات القروسطية الكبرى مثل غانا ومالي وسنغاي وجلف، تفتت الكيان السياسي في منطقة السنغال، وظهرت ممالك صغيرة مثل كايور وباول ووالو وغيرها كانت هذه المناطق تحت سيطرة زعماء محليين غالباً ما كانوا في صراع مستمر فيما بينهم لتوسيع نفوذهم، وقد طالت هذه الصراعات الإمارات البيضانية الواقعة على الضفة اليمنى لنهر السنغال لم يتوقف الأمر عند الصراعات الداخلية فحسب، بل امتد ليشمل التنافس في تلبية طلبات التجارة الأطلسية، المتمثلة أساساً في توفير الرقيق للأساطيل الأوربية، ولهذا الغرض سعى الزعماء لتشكيل فرق من القناصة التي بثت الخوف بين السكان المحليين، مما أدى إلى فرار الكثير منهم نحو مناطق أكثر أماناً (Mosto, 1985, p. 317).

السنغال والأهمية الاستراتيجية

تقع السنغال في غرب أفريقيا وتحدها موريتانيا شمالاً، ومالي شرقاً (بوصفها منطقة ذات نفوذ فرنسي)، وغينيا بيساو جنوباً (ذات النفوذ البرتغالي)، وغينيا أيضاً جنوباً (ذات النفوذ الفرنسي) أما غرباً، فهي تطل على المحيط الأطلسي، وتحاذي غامبيا (ذات النفوذ البريطاني) موقعها يمنحها ميزة فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية لكونها تحاذي مناطق النفوذ البريطاني والبرتغالي (Connin, 1975, p.68)، تصنف السنغال ضمن مناطق سواحل الأطلسي، وتعد العاصمة داكار مركزاً بارزاً لأفريقيا المدارية الغربية، حيث تتميز بكثافتها السكانية العالية مقارنة بالدول المجاورة كما تعد السنغال البلد المداري الأكثر قرباً واتصالاً بأوروبا، بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها منطقة انتقال بين الغرب شمالاً والمناطق الزنجية جنوباً، ويذكر أن السنغال شهدت استعماراً فرنسياً مبكراً منذ أوائل القرن التاسع عشر، مما ساهم في جعلها واحدة من الدول الأكثر تقدماً في المنطقة (السيد، ٢٠٠٦، ص ١٦٧).

يظهر ذلك بوضوح في النشاط الاقتصادي في السنغال من خلال الآتي:

أولاً: النشاط الزراعي: تعتبر الزراعة النشاط الأساسي لغالبية سكان السنغال، ومن أبرز المحاصيل الزراعية المهمة: الفستق، الصمغ العربي، القطن، والذرة، بالإضافة إلى زراعة الأرز الذي يعد المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد.

ثانياً: الموارد الطبيعية: تمتلك السنغال ثروات طبيعية غنية، تشمل فوسفات الألمنيوم وفوسفات الكالسيوم والحديد والقصدير، هذه الثروات جعلت السنغال محط اهتمام القوى الاستعمارية، خاصة فرنسا (عيانه، ١٩٨٦، ص ٤٦٣).

ثالثاً: التجارة تعتمد التجارة في السنغال على تصدير المحاصيل النقدية مثل الصمغ العربي والقطن، وقد ساعد ميناء دكار، الذي يُعتبر واحداً من أهم الموانئ في غرب أفريقيا، على تعزيز النشاط التجاري يُعد هذا الميناء أيضاً مركزاً رئيسياً لمصيد الأسماك، حيث يساهم بما يزيد عن ٨٠% من الإيرادات الجمركية التجارية (Ginio, 2006, P188) لقد تمتعت السنغال بامتيازات تجارية مهمة، مثل احتكار التجارة مع المنطقة، ونتيجة لذلك، اشتد التنافس التجاري بين فرنسا وإنكلترا، مما أدى إلى بناء عدد من الحصون مثل حصن سانت جوزيف عام ١٧٠٠م، (الشكري، ٢٠٠٢، ص ٤٩).

بدأ الاستعمار الفرنسي في السنغال مع تأسيس أول مستعمرة فرنسية عام ١٦٢٦م، في سانت لويس التي استولى عليها البريطانيون لاحقاً عام ١٧٥٨م، قبل أن تعود إلى فرنسا بموجب اتفاقية عام ١٧٨٣م وبمرور السنوات تمكنت فرنسا من إحكام قبضتها على المنطقة بدءاً من عام ١٨١٧م (ذهني، ٢٠٠٩، ص ٥)، وفي السنغال التي عرفت تاريخياً باسم بلاد التكرور، كانت لها مكانة بارزة بالفعل قبل وصول المستعمر الفرنسي في العصور الوسطى، كانت جزءاً من مملكة غانا ثم إمبراطورية مالي التي ازدهرت بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر لعب الإسلام دوراً كبيراً في تشكيل المنطقة، حيث دخل إليها عن طريق التجار والدعاة القادمين من الشمال الأفريقي والمشرق الإسلامي ومن مناطق وادي النيل، ولكن مع انهيار نظام الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى وانتشار الحكم القبلي، تراجع وضع المنطقة وظهرت قابليتها للاستعمار (شليبي، ١٩٩٨، ص ٥٢١).

شهدت السنغال حركات إسلامية إصلاحية قادتها جماعات مثل التكرور والفولي حاولت فرنسا الالتفاف على هذه الحركات والتحالف مع بعض الزعماء المحليين من القبائل التي تعمل خارج إطار هذه الحركات الإسلامية، ومن أبرز اللحظات في هذا التاريخ توقيع معاهدة بين فرنسا وأحد زعماء المنطقة "المامي محمد البخاري" عام ١٨٤١م، وهو التحالف الذي مكن فرنسا من التوسع والنفوذ وصولاً إلى إعلانها عن قيام "أفريقيا الغربية الفرنسية" عام ١٨٩٥، التي شملت ثماني مناطق أفريقية اتخذت سانت لويس عاصمة لها بدايةً قبل نقل هذه العاصمة إلى داكار عام ١٩٠٢م، ومن هنا بدأت فرنسا تطوير البنية التحتية كخطوط السكك الحديدية، ليس لخدمة السكان المحليين بل لتحقيق المصالح الاستعمارية هذا التاريخ المليء بالصراعات والمقاومة يعكس كيف كانت السنغال محطة تداخل بين الحضارات والنضال ضد السيطرة الأجنبية، مع التأكيد على أهمية فهم ماضٍ كهذا لبناء مستقبلٍ مستقلٍ ومغاير لا تظل فيه الدول الإفريقية رهينة للتبعية أو ميراث الهيمنة (شليبي، ١٩٩٨، ص ٥٢٣).



التوسع الاستعماري الفرنسي في السنغال خلال القرن التاسع عشر

شهدت الحروب النابليونية في أوروبا وخاصة بعد هزيمة واترلو "Waterloo" في ١٨ حزيران عام ١٨١٥، تأثيراً كبيراً على نفوذ فرنسا في المنطقة، مما أدى لفقدانها التحكم في المراكز والحصون التي كانت قد أنشأتها على الساحل الأطلسي الإفريقي لعدة سنوات، ومع ذلك، استطاعت فرنسا استعادة نفوذها بعد توقيع معاهدة باريس عام ١٨١٥م، معلنة بذلك بداية جديدة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بتلك المنطقة بحلول عام ١٨٨٧م، اكتملت سيطرة فرنسا على السنغال، وقد شارك السنغاليون في الجيش الفرنسي، حيث اعتمدت فرنسا على بعضهم في قوتها العسكرية، كما بدأ السنغاليون بإرسال ممثلين سياسيين عنهم منذ الحرب العالمية الأولى، ولعبت النساء السنغاليات دوراً بارزاً بالمشاركة في الانتخابات، إذ تمتعن بحق التصويت، وكانت الزراعة تمثل العمود الفقري للاقتصاد السنغالي، حيث تتركز الأنشطة الزراعية في الجزء الغربي من البلاد، وتعد السنغال أكبر مصدر للفول السوداني على مستوى العالم، حيث يعمل الكثير من العمال الموسمييين من غينيا ومالي في زراعته وحصاده تقوم السنغال بعملية عصر أغلب إنتاج الفول السوداني محلياً وتصديره إلى الخارج، بالإضافة إلى ذلك، تُزرع محاصيل أخرى مثل الأرز في منطقة نهر السنغال وفي دلتا وادي كاسا وأوانس الأدنى، كما أن القطن يزرع في المناطق الداخلية شرق البلاد، محققاً بذلك اكتفاءً ذاتياً مع تصدير المنتجات القطنية والخضروات إلى أوروبا وبعض الدول الإفريقية الأخرى من خلال مدينة داكار، التي أنشئت عام ١٨٥٦م، حيث تُعتبر محطة ملاحية مهمة (السيد، ٢٠٠٦، ١٦٧)، بالنسبة للسنغال ولدول غرب أفريقيا غير الساحلية مثل مالي، كما كانت داكار مركزاً هاماً للسفن الفرنسية التي اعتمدت عليها للإبحار نحو خطوط بحرية متجهة إلى أمريكا الجنوبية، وبحلول عام ١٨٨٥م، امتدت خطوط السكك الحديدية، كما استخدمت داكار قاعدة بحرية منذ أواخر القرن التاسع عشر مع إنشاء حاجز للأمواج، وبالإضافة إلى كونها ميناءً بحرياً رئيسياً، أصبحت داكار مركزاً مهماً للاتصالات الجوية وخدمة الطيران بين أوروبا وأمريكا الجنوبية وبين أفريقيا وأمريكا الشمالية (مسعود، وجمعة، ١٩٩١، ص ٢٠)، ارتبط تعيين "لويس فيدهرب" بدوافع فرنسا التوسعية الجديدة، حيث طبقت الإمبراطورية الثانية سياسة نشطة في أفريقيا منذ القرن التاسع عشر في إطار استراتيجية نابليون الثالث العسكرية اعتمدت الحكومة الفرنسية آنذاك على العسكريين والداعمين من الحزب الكاثوليكي الذين كانوا من مؤيدي التوسع العسكري قادت هذه التوجهات السياسة الفرنسية بين عامي ١٨٥٢ - ١٨٧٠م (ذهني، ١٩٨٨، ص ٨٤).

عمل "فيدهرب" على توسيع النفوذ الفرنسي على امتداد نهر السنغال حتى مدينة كايس، كما وضع أسساً للنظام الإداري والتعليمي وركز على تطوير زراعة الفول السوداني ليصبح محصولاً أساسياً للتصدير، ومع ذلك لم تبدأ السلطات الاستعمارية فعلياً في احتلال الأراضي الشاسعة

المخصصة لها إلا بعد معاهدة برلين عام ١٨٨٥م، التي جاءت لتقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية. سيطرت فرنسا على بورتو نوفو عام ١٨٨٢م واستحوذت على أبومي بحلول عام ١٩٨٣م، حيث عزلوا حاكمها، وواجهت فرنسا مقاومات عنيفة من السكان المحليين مثل ملوك داهومي وزعماء آخرين كـ"ساموري" و"رابية حاولت بريطانيا عبر قنصلها التفاوض مع الزعماء الأفارقة لتحقيق السلام وضمان حرية التجارة وتحريم التضحية البشرية، وبعض الممارسات التقليدية أدى ذلك إلى توقيع العديد من المعاهدات التي عُذلت وأعيدت صياغتها لاحقاً، أبرزها معاهدة عام ١٨٩٣م، التي ساعدت في تحقيق الاستقرار والسلام النسبي بالمنطقة (لويد، ١٩٩٠، ص ٥٨).

بعد أن استعادت فرنسا السيطرة على سانت لويس وجزيرة غوري عقب مؤتمر فيينا، عملت جاهدة على تعزيز وجودها وتوسيع نفوذها في المنطقة. لتحقيق ذلك، اعتمدت على تنظيم بعثات استكشافية استهدفت أعالي نهر السنغال خلال عامي ١٨١٧-١٨١٨م، وفي الوقت ذاته، حاولت الاستفادة من المعاهدات السابقة التي أبرمتها مع قادة ممالك محلية مثل بوندو، خاسو، كاديكا، وبامبوك، ارتبطت هذه الجهود بإنشاء مراكز وحصون داخلية على طول نهر السنغال وروافده، خاصة الغاليمي، بهدف الوصول إلى مناجم الذهب في البامبوك وربط مستعمراتها تجارياً بمنطقة حوض النيجر الأوسط، حيث كانت مدينة تمبكت لا تزال تلهم الطموحات الأوروبية كانت الشركات التجارية الفرنسية، التي تمتعت بامتيازات احتكارية واسعة، رأس الحربة في هذا المشروع الاستعماري، فمن أبرز هذه الشركات كانت شركة غالم التجارية، التي توسعت بفضل دعم إدارة سانت لويس، ومع ضغط بريطانيا لمنع تجارة الرقيق، اضطرت فرنسا إلى تغيير استراتيجيتها الاقتصادية مركزة على الاستعمار الزراعي، أصبحت بذلك مواد مثل الصمغ والبقول السوداني العمود الفقري لتجاريتها الأطلسية، أما سياسياً بدأت فرنسا خطة تدريجية لإنهاء الإتاوات المفروضة على الزعماء المحليين، مما كان تمهيداً لإلغاء هذه الامتيازات بشكل كامل في وقت لاحق (بروكي، ٢٠١٤، ص ٤١).

وبسبب تذبذب السياسة الفرنسية في السنغال، تم تأسيس مديرية الشؤون الخارجية في عام ١٨٤٥م، على غرار تلك الموجودة في الجزائر أنيطت بهذه المديرية مسؤولية تنفيذ السياسات الفرنسية وضمان نفوذها في المنطقة؛ عكست هذه الترتيبات استعداد فرنسا لتوسيع سلطتها في منطقة الساحل وأعالي نهر السنغال عبر مشاريع استيطانية، وهذا يدل على توجهها نحو تبني الاستعمار المباشر بدلاً من التردد السابق إلا أن ثورة باريس عام ١٨٤٨م، أعاققت تنفيذ هذه الخطط لبعض الوقت، كما أن تعيين بروتي حاكماً خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٥٤م، لم يسهم في حل المشكلات العالقة، خاصة مع نقص التمويل الذي زاد الأمور تعقيداً في ظل هذه التعقيدات، ظهرت



شخصية استعمارية مهمة، وهو العقيد "لويس فديرب" الذي تولى الإدارة الاستعمارية في سانت لويس كحاكم عسكري عام ١٨٥٤م، وسرعان ما حقق تقدماً ملحوظاً؛ ففي غضون عام واحد نجح في إخضاع مملكة والو للسيادة الفرنسية، معلناً بذلك بداية مرحلة جديدة في تاريخ الاستعمار الفرنسي للسنغال (شاكر، ١٩٧١، ص ٦٣).

لويس فديرب ودوره في المشروع الاستعماري

يُعد فديرب من أبرز الشخصيات الاستعمارية تأثيراً وفاعلية في غرب أفريقيا، حيث أشار بعض الباحثين إلى كونه المهندس الرئيسي للسياسة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة فهو أول من وضع أسس التوسع الفرنسي هناك وحدد أهدافه الاستعمارية بشكل واضح (شاكر، ١٩٧١، ص ٦٤)، وفي عام ١٨٥٢م، تم إرساله إلى السنغال للعمل تحت قيادة الحاكم البروتي "Bruty"، ولكن بعد تفاقم النعمة على بروتي بسبب سياساته غير الفعالة مع التجار أُقيل من منصبه، مما أتاح الفرصة لفيدهرب لتولي منصب والي السنغال شغل هذا المنصب بين عامي ١٨٥٤ و ١٨٦١ ثم مرة أخرى من عام ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥م، وبعد مغادرته السنغال، تقلد مناصب عسكرية وانتخابية بارزة في فرنسا حتى وفاته عام ١٨٨٩ (Faidherbe, 1889, P220).

تولى "فديرب" إدارة سانت لويس في فترة كانت تُعد حرجة لفرنسا، إذ كانت سياسة نابليون الثالث تهدف لتركيز الإمبراطورية وتوسيع النفوذ الاستعماري مع خطط استعمارية حددتها القيادة الفرنسية منذ عام ١٨٥٠، أُلقيت مسؤولية التنفيذ بدايةً على عاتق بروتي، ولكن بعد فشله أُسندت المهمة لـ "فيدهرب" جاء مشروعه كنتيجة مباشرة لهذه الخطط، وركز على العناصر التالية التي أوجزها وزيره في رسالة بتاريخ ٨ كانون الأول ١٨٥٤:

- إقامة مراكز جديدة على الضفة اليسرى للنهر؛ لتكون قواعد رئيسية للتبادل التجاري
 - إزالة محطات التبادل القديمة واستبدالها بمواقع تحددها مصالح التجار على الضفتين
 - إخضاع مملكة والو للحماية الفرنسية وإنهاء سيطرة الشناقة
 - تأمين حرية الملاحة في نهر السنغال وإلغاء الرسوم المفروضة
 - فرض سيادة حكومة السنغال على سكان الضفتين من الأفارقة والعرب
 - الاهتمام بامتداد النفوذ الفرنسي إلى السنغال الأعلى لتأمين قواعد للتوسع نحو الأسواق السودانية.
- كان هذا البرنامج تجسيداً لمحاولة فرنسا إعادة بناء مكانتها الاستعمارية التي تأثرت سلباً بفشل سياساتها السابقة في المنطقة، ومع استعراض محاور هذا المشروع، يتضح أن القوة كانت

العنصر الأساسي فيه، الأمر الذي يتجلى بوضوح في مقولة فيدهرب: "لا خيار أماننا سوى تنفيذ ما نريد بالقوة ومحاربة كل من يعارضنا"(السفيوي، ١٩٩٥، ص ١٣٤).

التوسع الفرنسي في السنغال قبل مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م

كانت الحاجة لليد العاملة في المستعمرات الفرنسية تزداد إلحاحًا مع بداية العصر الاستعماري الحديث أدى ذلك إلى احتكاك فرنسا بغرب أفريقيا لا سيما السنغال، عن طريق الانخراط في تجارة الرقيق خلال القرن السادس عشر، وهو ما دفعها إلى بناء قلاع وحصون لجمع العبيد والبضائع المخصصة للتصدير على الساحل الجنوبي للسنغال المطل على المحيط الأطلسي في عام ١٨١٧، وسّعت فرنسا حصن سانت لويس الذي أنشئ في ١٦٥٩، قرب مصب نهر داياوا ليصبح منطقة مركزية للنشاط التجاري الفرنسي، ومنه انطلقوا لاستكشاف الموارد داخل السنغال.

بدأت فرنسا بتوسيع نفوذها تدريجيًا منذ عام ١٨٢٧م، داخل المناطق السنغالية بهدف السيطرة على مزيد من الأراضي عبر المزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية خلال الفترة بين ١٨٥٤ و ١٨٦١م، تمكنت فرنسا من الاستحواذ على مناطق حدودية هامة، مثل منطقة كور هوكو بعد حملة بقيادة غاستون انطلاقةً من مالي الفرنسية عام ١٨٥٤، وفي عام ١٨٦١م، توسعت سلطتها باتجاه منطقة بونا عقب اتفاقيات مع زعماء قبائل الولوف، حيث أنشأت قلاعًا عسكرية ووكالات تجارية لتعزيز نفوذها (Faidherbe, 1889, P190).

استمر الاحتلال العسكري الفرنسي خلال الفترة الممتدة من ١٨٦١ حتى ١٨٨٣، حيث سيطرت القوات الفرنسية على مناطق مثل بونديالي وكوموه، وبحلول موعد انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٥، كانت فرنسا قد فرضت سيطرتها على ثلثي الأراضي السنغالية بما يشمل المناطق الساحلية وأجزاء كبيرة من الداخل، ومع ذلك، ظلت هناك بعض المناطق الوسطى غير خاضعة تمامًا لسيطرتها المباشرة (بروكي، ٢٠١٤، ص ٤٣).

وهكذا يتضح أن السياسة الاستعمارية لم تكن وليدة الصدفة أو مجرد نزوة عابرة لزعيم يسعى للتوسع واستعباد الشعوب بل جاءت نتيجة تخطيط ودراسة مستفيضة. فالاستعمار كان يعتمد على نهج منهجي ومنظم يبدأ بوضع خطط مدروسة واستراتيجيات محددة قبل أن يخضع أي بلد للسيطر، ومع وصول الأوروبيين إلى ساحل أفريقيا الغربي، بدأ التركيز على دراسة الشعوب والأراضي بشكل مكثف، فشرع علماء الاجتماع في تحليل العادات والتقاليد، بينما قام الجغرافيون بدراسة الأراضي وإمكاناتها في حين استكشف الجيولوجيون الموارد الطبيعية وأسرار الأرض الكامنة كل هذا كان جزءاً من عملية دقيقة تهدف إلى جمع المعرفة اللازمة لاحتلال البلدان



واستغلالها كانت بداية الأمر بإقامة مراكز على الشواطئ الإفريقية لنقل العبيد، وهو ما كان يعتبر وصمة إذلال للأفارقة الذين رأوا أنفسهم يُساقون كالماشية من الداخل إلى الساحل هناك تُجمع أفواج العبيد تحت طائلة السلاح والعنف، يولد حالة من اليأس بين الأهالي الذين لا حول لهم ولا قوة لإنقاذ أبنائهم، ورغم انتهاء عهد تجارة العبيد ووضع الاستعمار قوانين لتحريمها، لم يكن ذلك بدافع الإنسانية، بل لحماية اقتصادات الدول الاستعمارية من المنافسة مع العمالة الرخيصة ظن الأفارقة أن ذلك يمثل نهاية لمعاناتهم، ولكن سرعان ما أدركوا خدعة الاستعمار جاء الاستعمار بوجوه جديدة عبر التجارة والديون التي أدت إلى إنهك السكان المحليين وإتقالهم بأعباء لا يحتملونها لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد استفاد المستعمرون من نقاط الضعف بين زعماء القبائل والأمراء عبر استمالتهم بالجاه أو المال أو الشهوات كانت الخلافات المتأججة والخيانة بين القادة تعزز نفوذ المستعمرين وتتيح لهم فرصة السيطرة بصورة تدريجية، ومع إحكام قبضتهم على البلاد، بدأت سياستهم المدروسة في التنفيذ، فتنحول الشعوب المستعمرة إلى أدوات لتحقيق مصالح المستعمر بكل تفاصيلها.

أسباب انعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م

ترجع الأسباب الحقيقية لانعقاد مؤتمر برلين، المعروف أيضًا بمؤتمر الكونغو، إلى الصراع والتنافس الشديد بين القوى الاستعمارية حول مناطق حوض الكونغو من جهة، وخليج غينيا وشرق أفريقيا من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك برزت رغبة الملك البلجيكي ليوبولد الثاني في إقامة دولة داخل العمق الإفريقي، مما أسهم في اشتعال النزاع بين بريطانيا، فرنسا، البرتغال، وبلجيكا. نتيجة لهذا التنافس، دعا أوتو فون بسمارك، مستشار الإمبراطورية الألمانية، قادة الدول الاستعمارية إلى مؤتمر في برلين، بهدف جمع القوى الأوروبية المهمة بأفريقيا لمناقشة تلك النزاعات.

انعقد المؤتمر في الفترة الممتدة من ١٥ تشرين الثاني ١٨٨٤ إلى ١٦ شباط ١٨٨٥م، بمشاركة ممثلي أربع عشرة دولة هي: بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، الدنمارك، السويد، هولندا، البرتغال، روسيا، النمسا-المجر، النرويج، إيطاليا، الدولة العثمانية، بلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية، ناقش المؤتمر تنظيم عمليات الاستعمار الأوربي في أفريقيا، وركز على ضمان حرية الملاحة والتجارة في حوض نهر الكونغو، كما أقر المؤتمر تشريع عمليات الاستعمار في أفريقيا وتحديد مناطق النفوذ لكل دولة أوروبية (إبراهيم، ١٩٨٣، ص ٢٤)، وسعت ألمانيا من خلال تنظيم مؤتمر برلين إلى الحد من توسع ونشاط بريطانيا وفرنسا في مناطق الكونغو والنيجر، وتمخضت عن المؤتمر قرارات في شكل ميثاق عام تضمن ٣٨ مادة، كان من أبرزها:

- تأكيد حرية التجارة في حوض الكونغو.

- الاعتراف بدولة الكونغو الحرة التي أصبحت لاحقاً تحت سيطرة بلجيكا.
- الالتزام بحرية الملاحة في نهر الكونغو والنيجر.
- العمل على القضاء على تجارة الرقيق وإلغائها بشكل كامل.
- الاتفاق على ضرورة إعلان أي دولة أوروبية احتلالها لمنطقة إفريقية أمام الدول الأخرى لضمان استخدام تلك المنطقة لاحقاً.
- منح الدول التي لديها معاهدات سابقة مع السكان الأصليين الحق في التحكم بالتجارة معهم دون تدخل من الدول الأخرى (الكلياني، ١٩٩٢، ص ٢٩٥).

ونتيجة لهذه القرارات شهدت منطقة غرب أفريقيا سباقاً محمومًا بين الدول الأوروبية لتوسيع مناطق نفوذها، لجأت الدول الاستعمارية، ومنها فرنسا، إلى أسلوب عقد المعاهدات والاتفاقيات لتأمين مصالحها ومن أبرز الموائيق التي أبرمتها فرنسا مع الدول الأوروبية الأخرى كانت تلك المتعلقة بتعزيز نفوذها في منطقة غرب أفريقيا خصوصاً السنغال.

اتفاقية ساري-باروا Sai- Bar عام ١٨٩٠م

تم توقيع هذه الاتفاقية بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٩٠م، واحتوت على بنود حددت مناطق النفوذ بين القوتين الاستعمارييتين، من بين هذه البنود، اعتراف بريطانيا بمناطق النفوذ الفرنسي الممتدة جنوب ممتلكاتها في البحر المتوسط حتى خط ساي على نهر النيجر وباروا على بحيرة تشاد، بهدف تأسيس شركة النيجر (جاسم، وحامد، ٢٠٢١، ص ٥٠٩)، وتم إرسال مفوضين عن الحكومتين لتحديد هذا الخط ورسم حدود مناطق النفوذ لكل دولة، والتي امتدت من غرب إلى جنوب النيجر الأوسط، كذلك اعترفت بريطانيا بامتلاك فرنسا النفوذ على مناطق معينة مثل السنغال (Cooper, 2014 P. 245).

ثانياً: صراع الشعب السنغالي ضد الاستعمار الفرنسي

كانت السلطة الفرنسية في السنغال عسكرية بامتياز اعتمدت على العنف وسفك الدماء لتثبيت وجودها الاستعماري، ونتيجة لذلك، ظهرت مقاومات وطنية قوية، أبرزها مقاومة ساموري توري ١٨٨٧-١٩٠٤م، التي شكلت تحدياً كبيراً للقوات الفرنسية، ومع ذلك، أدت قلة الإمكانيات مثل نقص الأسلحة وسوء التنظيم لدى قوات ساموري توري إلى هزيمتهم، خاصة في مواجهة الأسلحة الفرنسية المتطورة، مثل المدافع التي تدمر التحصينات والبنادق السريعة الفعالة (ذهني، ١٩٨٨، ص ٥٧).



اتسمت السياسة الفرنسية في السنغال بالظلم والقهر تجاه السكان المحليين، ما أحدث تأثيرات داخلية كبيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ إعلان فرنسا الحماية على السنغال عام ١٩٠٤م، أصبحت السنغال إحدى ركائز الاستعمار الفرنسي في غرب أفريقيا ركزت فرنسا على استغلال موارد السكان المحليين عبر إنشاء منظومة تسعى لتحقيق مصالحها أقامت نظاماً سياسياً بعيداً عن تقاليد المجتمعات القبلية المحلية، معتمدة على القوة العسكرية، وقامت بتفتيت النظام القبلي واستبداله بنظام سياسي تابع للإدارة الفرنسية، كما سخرت اقتصاد السنغال لخدمة الاقتصاد الفرنسي من خلال فرض زراعة المحاصيل النقدية (عيانه، ١٩٨٦، ص ٤٦٢).

إثر اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م، أعلنت فرنسا تعيين رافائيل فالنتين ماريوس أنتونيني، أحد أبرز شخصياتها الاستعمارية، حاكماً عاماً لمستعمرة السنغال خلال الفترة ١٩١٤-١٩١٦ عمل إلى جانبه موظفون فرنسيون متسلطون خاضعون للحكومة الفرنسية في باريس، إضافة إلى رؤساء محليين أفارقة، وتبلورت الإدارة الفرنسية في مستعمرة السنغال خلال الفترة ١٩١٤-١٩١٦ وفق الهيكل التالي (Cooper, 2014 P. 254).

- ١- الحاكم العام: كان الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية في المستعمرة والمسؤول عن تنفيذ سلطاتها ورئاسة القوات المسلحة. تولى إدارة الميزانية والإشراف على المصالح الإدارية المركزية. كما أن أي قانون أو قرار صادر عن فرنسا لا يصبح نافذاً إلا بموافقته، مما منحه فعلياً نوعاً من حق النقض (الفيتو).
- نائب الحاكم: تولى عدة مجالات مثل السياسة والإدارة والقضاء والمالية والجيش، بالإضافة إلى مسؤولياته في تشريع النفقات.
- مجلس الحاكم: تشكل من السكرتير العام، القائد العام، نائب الحاكم وعدد من الموظفين المعيّنين من قبل الحاكم. كانت مهمته تقديم المشورة للحاكم العام.
- ٢- الدائرة: اعتُبرت أهم مؤسسة في النظام الإداري الاستعماري، وكانت تضم عدة تقسيمات فرعية؛ ففي عام ١٩١١ كان هناك تسع دوائر في السنغال، ومع ذلك أُعيد تقسيم المستعمرة عام ١٩٢١ لتصبح مؤلفة من ١٧ دائرة (Cooper, 2014 P. 257).
- المسؤول الإداري: كان فرنسياً يتولى الإشراف على السلطة الاستعمارية داخل كل دائرة، وهو الوسيط بين رئيس الدائرة والحاكم العام.

- رئيس الدائرة أو قائد الدائرة: يمثل الحاكم العام الفرنسي ويشغل عدة وظائف سياسية وإدارية وقضائية كان يدير المحكمة المحلية، يحدد الضرائب، يشرف على الجمارك والخدمة العسكرية، ويجمع المحاصيل التصديرية كان نجاحه يُقيم بناءً على الأرباح التي يحققها لفرنسا بدلاً من الخدمات المقدمة للسكان الأفارقة.

- زعماء القرى: كانوا مسؤولين عن تنفيذ التعليمات الصادرة من قائد الدائرة الفرنسي عادة ما يُختارون من بين الجنود الأفارقة العاملين في الجيش الفرنسي بحلول ١٩٥٨، بلغ عدد الدوائر ٢٩ دائرة.

- التقسيمات الفرعية: رأسها موظفون أفارقة تم تدريبهم في المدرسة الاستعمارية التي أنشئت عام ١٩٢٣م، بهدف إخراج كوادر موالية لفرنسا (Klein, 1998, P. 347).

٣- المجلسان التشريعي والتنفيذي

- المجلس التشريعي: أصدرت فرنسا قراراً في عام ١٩١٦ بتأسيس أول مجلس تشريعي في مستعمرة السنغال، مكون من ١٥ عضواً، واستمر كذلك حتى عام ١٩٤٦م، حين زيد عدد الأعضاء ليصبح ٣٥ عضواً.

- المجلس التنفيذي: كان السلطة التنفيذية للقوانين بقيادة الحاكم العام الفرنسي بمساعدة موظفين فرنسيين كبار، في عام ١٩٤٦، بدأت تتمثل فيه بعض الشخصيات الأفريقية، كما تضمنت الإدارة الاستعمارية مجالس استشارية مختصة بشؤون كالتعليم، الصحة العامة، والعمل ظل هذا النظام الإداري قائماً ومتحكماً بقوة في المستعمرة طوال سنوات الحكم الفرنسي (Canale, 1971, P. 198).

الحركة الوطنية بقيادة الحاج عمر

بدأت هذه الحركة كمبادرة إصلاحية دينية لتحقيق أهداف مجتمعية وأخلاقية، ثم تطورت إلى حركة سياسية وعسكرية قادت معارك شرسة ضد الاحتلال الفرنسي، ألحق خلالها المجاهدون خسائر جسيمة بالمستعمر، مما اضطر القادة الفرنسيين إلى مراجعة استراتيجياتهم العسكرية بشكل متكرر مثل هذا الصراع المرحلة الأولى من المواجهة العمرية الفرنسية، ومن اللافت أن "الحاج عمر"، ركز في تلك الفترة على تجنيد سكان منطقة النهر ودفعهم لمقاومة الاحتلال عبر حرب العصابات. قام أيضاً بتضييق الخناق الاقتصادي على مدينة سانت لويس من خلال منع التجارة مع الفرنسيين والاعتداء على مصالحهم التجارية أينما وجدت، ورغم أن هذه التكتيكات كانت ذات طابع مؤقت، فقد أثبتت فعاليتها من خلال الخسائر المادية والبشرية التي تكبدها المستعمر، إلا أن



ذلك لم يمنع وقوع مواجهة مباشرة بين الطرفين، دفعت الحاج عمر إلى تطوير استراتيجيته العسكرية، وجرت واحدة من المواجهات العنيفة في مدينة ميدين (Médine) التي كانت تحت قيادة القائد الفرنسي بول هول تحرك "الحاج عمر" من كارطا واستقر في كوندا، جنوب ميدين، بحلول منتصف أبريل حيث نصب قيادته ومعسكر جيشه البالغ عدد أفراده نحو ١٥٠ ألف مقاتل، حيث اشتبك الطرفان في معركة استمرت ست ساعات انتهت بحصار المجاهدين للمدينة واقتحامهم بعض قلاعها، ورفعت الراية الإسلامية إيذاناً بالنصر الوشيك، إلا أن القوات الفرنسية تمكنت لاحقاً من قلب الموازين بإيقاع مجزرة كبرى في صفوف المجاهدين، مما أجبر الحاج عمر على التراجع مع بقية جنوده (David, 1988, P. 195).

أبدى العدو إعجابه بشجاعة المجاهدين واستعدادهم للتضحية رغم الهزيمة، لكن هذه الخسارة شكلت نقطة تحول للحاج عمر حيث قرر تأجيل مواجهاته المباشرة مع الفرنسيين بعدما أيقن أن الوضع ليس مهياً لرفع التحدي ضدهم حاول استعادة معنويات قواته خلال ما تبقى من موسم الجفاف، الذي حد من التنقل البحري الفرنسي، فشن سلسلة من الهجمات على المواقع الفرنسية في آيار ١٨٥٧م، لكن دون تحقيق انتصارات حاسمة في المقابل رفع الفرنسيون وتيرة عملياتهم العسكرية، واستهدفوا المواقع المحصنة للحاج عمر ككونجورو وخاسو، ما دفعه إلى الانسحاب وفك الحصار عن مدينة ميدين في آب ١٨٥٧م، لتجنب تصاعد الخسائر، واتسم عام ١٨٥٧م، بتفوق الفرنسيين عسكرياً، لكنه لم ينجح في القضاء على الحركة العمرية التي واصلت مقاومتها حتى عام ١٨٥٩، ولوحظ خلال هذه الفترة تطورات وأحداث مهمة عززت مساعي المجاهدين. أعاد الحاج عمر تشكيل تحركاته جنوباً عبر نهر الفاليمي باتجاه إقليم بوندو دون مقاومة تذكر، مستفيداً من تعاطف السكان المحليين، وفي شباط ١٨٥٧م، وأثناء موسم الجفاف، خاض معركة ناجحة ضد القوات الفرنسية في قرية نجوم جنوب بلدته حلوار وسط فوتا كان لهذا الانتصار أثر إيجابي كبير في رفع معنويات المجاهدين وإلحاق خسائر ملموسة بالفرنسيين، كما تمكنوا من اغتنام مدفعين عززا موقفهم العسكري وقوتهم الميدانية (الأزمي، ٢٠٠٩، ص ١٢٤).

لم يكن طريق الحاج عمر بعد تلك المرحلة خالياً من التحديات؛ إذ واجه ترتيبات فرنسية محكمة ومعارضة داخلية تمثلت في تحالف بعض الزعماء المحليين مع المستعمر، لكن استمراره في مقاومة الاستعمار شكّل جزءاً أساسياً من مشهد الكفاح الوطني ضد الهيمنة الفرنسية (Ly-Tall, 1993, P. 319).

لا شك أن الحاج عمر كان على دراية تامة بمختلف التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كانت فرنسا تخطط لها ضده في منطقة فوتاتور، وفي الوقت نفسه، انشغل

بتجهيز السكان لتعبئة عامة تهدف إلى قلب الموازين لصالح الجهاد، من خلال توزيع الغنائم التي حصل عليها إثر هجماته على المراكز التجارية، بالإضافة إلى إلقاء خطب تحفيزية مؤثرة، لكن في مرحلة لاحقة، تغيرت لهجته اتجاه سكان فوتاتور بما يعكس تحولاً تكتيكياً فرضته الضرورات الواقعية على الأرض، التي لم يعد باستطاعته مواجهتها بفعالية، وأمام التفوق الفرنسي الواضح، اضطر الحاج عمر إلى تغيير نبرته واتخاذ مسار جديد يسعى من خلاله إلى توسع سياسي قد يساعده في تجاوز الأزمة، ومن هنا برزت دعوته للناس بالهجرة إلى كارطا كوسيلة للابتعاد عن الفرنسيين، معترفاً بعدم استطاعة مقاومة هيمنتهم العسكرية (السفيوي، ١٩٩٥، ص ١٦٥).

خاطب الحاج عمر أتباعه، مشدداً على أهمية الهجرة، قائلاً إن البلاد لم تعد صالحة لهم، بل أصبحت أرضاً للأوروبيين، وأن استمرار وجودهم فيها سيكون بلا جدوى، وبهذا التوجيه انطلقت عملية الهجرة من فوتاتور إلى كارطا، رغم أنها كانت محفوفة بالمخاطر بسبب انتشار المراكز العسكرية الفرنسية على طول الطريق من فوتاتور حتى أعالي نهر السنغال، استغل الحاج عمر موسم الجفاف في النصف الثاني من شباط ١٨٥٩، للانطلاق من نجوم باتجاه كارطا. وقد ساعده هذا المناخ في تقليل الحركة العسكرية الفرنسية، وبالتالي تمكن من عبور أراضي فوتاتور نحو أعالي النهر بأمان نسبي، باستثناء بعض المواجهات الطفيفة بين الجانبين، وفي ٢٨ تموز ١٨٥٩م، دخل الحاج عمر مدينة نيورو، عاصمة كارطا، بسلام (الأزمي، ٢٠٠٩، ص ١٣٠).

تميزت هذه المرحلة بالنهج السلمي الذي عكس واقع الظرفية الزمنية وحتميات المصلحة، ورغم أن الحاج عمر لم يحقق نجاحاً ملحوظاً في صد العدو الفرنسي خلال هذه المناوشات، إلا أنه تمكن من إزعاج الفرنسيين عبر هجمات جنوده على المراكز التجارية والعسكرية من جهته، أدرك الوالي الفرنسي "لويس فيديرب" ومعه وزارة البحرية الفرنسية إمكانات "الحاج عمر" وقدرته على استهداف مصالحهم لذا، ارتأوا أن الحكمة تكمن في عقد هدنة مؤقتة معه، وفي آب ١٨٦٠م، أبرم الطرفان مشروع معاهدة سلام وضع فيها مجموعة من البنود التي خدمت مصلحة فرنسا بشكل أساسي، ومن أبرز بنود المعاهدة: اعتبار نهر السنغال الأعلى وروافده حدوداً طبيعية فاصلة بين الطرفين، مما منح فرنسا السيطرة على الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى للنهر (Michael, 1978, P. 92).

أن الاهتمام الأوروبي في الشواطئ السنغالية قبل القرن التاسع عشر كان ذا طابع اقتصادي وثقافي بالأساس، مع محاولات لنشر المسيحية، وتحقيق الأرباح كان الهدف الرئيسي لهذا الحضور الأوروبي الذي خلا آنذاك من الوجود العسكري المكثف مع تعيين فيديرب والياً على مستعمرة السنغال عام ١٨٥٤م، شرعت فرنسا باستخدام القوة العسكرية للتمدد والسيطرة على الممالك السنغالية،



بهدف جعل السنغال بوابة الدخول إلى بقية أفريقيا الغربية، ومن جهة أخرى برز دور الحركة العمرية بقيادة الحاج عمر في توحيد منطقة السنغال سياسياً وتعزيز الإسلام رغم قلة الإمكانيات المتاحة لديها. لعبت أيضاً دوراً أساسياً في تهديد المصالح الفرنسية وتحدي طموحاتها الاستعمارية في المنطقة (Barry, 1998, P. 38).

وُضعت بنود الاتفاقية لتؤكد أنها بما يخدم المصالح الفرنسية بشكل أساس، ومع ذلك عرفت نهايات القرن التاسع عشر تحقيق فرنسا لأهدافها التوسعية في أفريقيا الغربية، وقد ساهم سقوط الدولة العمرية ومقتل قائدها "الحاج عمر" بشكل كبير في تمكين فرنسا من بسط سيطرتها الكاملة على المنطقة، بذلك استطاعت فرنسا إحراز تقدم على منافستها إنجلترا ودول أوربية أخرى ضمن إطار مقررات مؤتمر برلين عام ١٨٨٥م، الذي أضفى الصبغة القانونية على تقسيم النفوذ الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى.

دور ليوبولد سيدار سنغور "Léopold Sédar Senghor" في استقلال السنغال والحركة الوطنية التي قادها

اسم "سنغور" يرتبط بالعديد من الأفكار السياسية التي تميّزت بها تلك الفترة، وأبرزها الزنجية، الأفريقانية، والاشتراكية الإفريقية. وقبل التعمق في مضامين هذه الأفكار، يستحق الأمر إلقاء نظرة على أهم محطات حياته (عبد المنعم، ١٩٨١، ص ١١٣).

ساهمت عدة عوامل في تشكيل الحركة القومية الإفريقية وتساعد النشاط السياسي في غرب أفريقيا؛ من بين هذه العوامل: تأثيرات الحرب العالمية الأولى، والظروف الاستعمارية آنذاك، وزيادة عدد النخب المتعلمة والمهنية، بالإضافة إلى ذلك ارتفع عدد أفراد الطبقة العاملة، لاسيما في المناطق الحضرية، كما كان للظروف الاقتصادية العامة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وللتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن انتشار زراعة المحاصيل التجارية، دور كبير في هذا السياق، علاوة على ذلك، انتشرت فكرة الوحدة الإفريقية بشكل واسع؛ تناول "كراودر" في كتاباته الأنشطة القومية في غرب أفريقيا وتأثيرات الحرب العالمية الأولى عليها بمزيد من التفصيل، ومن أبرز تلك التأثيرات، كان التجنيد الإجباري الذي فرض على عدد كبير من الأفارقة، مما أثار موجة شديدة من الغضب، خاصة في المناطق التي استعمرتها فرنسا. كما كانت الحرب سبباً لتغيير النظرة التقليدية للرجل الأبيض، إذ أدرك الأفارقة أنه يمكن مقاومته باعتباره ليس فوق مستوى البشر، إضافة إلى ذلك كان هناك انطباع سائد بين سكان غرب أفريقيا الذين أبدوا ولاءً للمستعمر أنهم سيحصلون على مكافآت مقابل هذا الولاء (بروكي، ٢٠١٤، ص ٥١).

تضمنت الحصول على مزيد من التنازلات وفرصًا أكبر للمشاركة في إدارة شؤونهم، وقد عزز هذا الشعور المبادئ العالمية مثل الديمقراطية الليبرالية وحق تقرير المصير التي دعا إليها الرئيس الأمريكي ويلسون. كل هذه العوامل ساهمت في رفع وعي سكان غرب أفريقيا وشجعتهم أكثر على الانضمام إلى حركات المقاومة ومعارضة الاستعمار، ولكن من جهة أخرى، ازداد النظام الاستعماري صلابة خلال هذه الفترة، فقد دعم التحالف بين الحكام التقليديين والسادة المستعمرين، وأصدرت مراسيم عديدة زادت من سلطة الحكام المحليين وأقصت النخب المتعلمة والفئات المهنية بشكل أكبر عن المشاركة في إدارة شؤون بلادهم فعليًا، ولعب سنغور دوراً محورياً في كفاح السنغال السلمي لنيل الاستقلال من خلال قيادته وانتمائه إلى التنظيمات السياسية، قاد البلاد نحو الحكم الذاتي في إطار المجموعة الفرنسية عام ١٩٥٨م، ثم حققت استقلالها الكامل في ٢٠ آب ١٩٦٠م، أصبح سنغور أول رئيس لجمهورية السنغال المستقلة، حيث تولى هذا الدور من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٨٠م، وترك إرثاً كبيراً باعتباره أحد أفراد النخبة الأفريقية ذات الطابع الفرنسي. تم انتخابه لاحقاً عضواً في الأكاديمية الفرنسية عام ١٩٨٣، واستمر ذلك حتى وفاته عام ٢٠٠١م خلال حياته، ألف العديد من الكتب والأعمال الفكرية، كان من أبرزها كتاب (ما أؤمن به) حيث تناول فيه مفهوم "الزنوجة"، إضافة إلى كتاب "الحرية" (بروكي، ٢٠١٤، ص ٥٤).

ركز "سنغور" على عدد من المفاهيم الأساسية ضمن فكره، أبرزها فكرة الزنوجة التي عرّفها بأنها مجموعة القيم السياسية، الأخلاقية، الثقافية والاجتماعية للعالم الأسود. وأوضح أن الزنوجة ليست حضارة عنصرية، بل ثقافة متميزة تعبر عن التنوع. كما شدد على أن الرابط بين هذه القيم يعود إلى ما هو أقدم من التاريخ (قرين، ٢٠١٠، ص ٢٣)، ويجد جذوره في الجغرافيا والأنثروبولوجيا والتراث الثقافي، وهو ما يسميه بـ"الأفريقيانية"، التي يرى أنها تشمل القيم الحضارية الأفريقية المميزة في تجربة شخصية مؤثرة، رفض سنغور إغراء الألمان له وتمرد عليهم أثناء فترة أسرته، حتى وصل الأمر إلى تنظيم حركة عصيان بين الأسرى هذا التمرد ينبع من اعتقاده الراسخ بأنه لا يمكنه خيانة فرنسا التي يعتبرها رمزاً للثقافة الفرنسية التي آمن بها بشكل عميق (بدوي، د.ت، ص ١٢).

الاضراب العام في السنغال

شهدت الفترة بين كانون الأول ١٩٤٥ وشباط ١٩٤٦م، نقطة تحول جوهرية في تاريخ الحركة العمالية السنغالية، حيث كشفت عن هشاشة النظام الاستعماري الفرنسي وإمكاناته المحدودة؛ هذا الإضراب أثار قلق المسؤولين الفرنسيين، الذين أقرّوا بخطورة تداعياته على الإدارة الاستعمارية من جهة، وعلى النقيض، أبرز أثراً إيجابياً على العمال السنغاليين، وقد تزايد القلق بين كبار المسؤولين الفرنسيين في أفريقيا، حيث رأوا أن الإضراب يمثل تهديداً ملموساً لسلطتهم.



أظهر القمع درسًا هامًا للفرنسيين يتمثل في تراجع هيمنتهم مقارنة بالفترة السابقة وأثناء الحرب العالمية الثانية؛ حيث الحلول القمعية التقليدية التي كانت تعتمدها السلطات الاستعمارية لم تعد فعالة بعد الحرب، ما أجبرهم على الدخول في مفاوضات مع القادة الأفارقة الذين أبدوا استعدادًا للتعامل معهم بغرض إعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (Tony, 2002, P. 69)، علاوةً على ذلك أحدث الإضراب تحولاً نوعياً في نظرة الفرنسيين تجاه العمال الأفارقة، إذ بدأ المسؤولون بمعاملتهم كقوة موحدة بغض النظر عن تنوع الوظائف أو المهارات. وظهر مفهوم "العمالة" كمصطلح يشمل الجميع دون تمييز، من موظفي الخدمة المدنية الأكفاء إلى عمال الصناعة الأقل مهارة، وقد تمخض عن هذه الأحداث نشاط نقابي ملحوظ خلال السنوات المتبقية من الحقبة الاستعمارية، حيث استفادت الحركات العمالية من الزخم الذي نتج عن هذا الإضراب، أسهمت هذه الأنشطة في تشكيل الوعي السياسي الذي تبلور في مرحلة التحرر الوطني والاستقلال، والتي برزت حينها مثل المطالبة بالمساواة ومناهضة الاستعمار والحكم الذاتي والاستقلال، سرعان ما تحولت إلى مبادئ أساسية للحراك السياسي لاحقاً (Hansen, 1994, P. 170).

نهاية الاحتلال وبداية عصر الاستقلال في السنغال

ظل هناك نزاع حدودي بين بريطانيا وفرنسا بشأن السنغال وغامبيا إلى أن حسم باتفاقية عام ١٩٠٤م، تخلى خلالها الإنجليز للفرنسيين عن جزيرة غوريه مقابل تنازل الفرنسيين عن مناطق واسعة على جانبي نهر غامبيا هكذا تحددت حدود مستعمرة السنغال نهائيًا، وفي عام ١٩٢٤م، صدر مرسوم ينظم أوضاع البلاد، قُسمت بموجبه إلى أربع مقاطعات وتمتع السكان بحقوق سياسية مثل المشاركة في انتخاب النواب بالمجلس الفرنسي وأداء الخدمة العسكرية الإلزامية، مما جعلهم من بين سكان المستعمرات القلائل الذين حصلوا على هذه الحقوق، ثم صدر مرسوم آخر عام ١٩٤٦م، أرجع منطقة داكار إلى السيادة السنغالية وتبعه أول جمعية عامة منتخبة عام ١٩٤٧م، بعد ذلك بسنوات أُسست أول حكومة ذاتية للسنغال في عام ١٩٥٨م، منح قانون ديغول الأقاليم الإفريقية حرية قبول الدستور أو رفضه؛ القبول يعني الحصول على استقلال داخلي مع استمرار الدعم الفرنسي أما الرفض فينتوي على إنهاء أي دعم فرنسي بعد الاستقلال عقب الاستفتاء أصبحت السنغال عضوًا في الأسرة الفرنسية منذ نوفمبر ١٩٥٨م (شليبي، ١٩٩٨، ص ٥٢١).

انضمت السنغال إلى السودان الفرنسي عام ١٩٥٩م، لتشكل معًا اتحاد مالي، وبعد عام حصل اتحاد مالي على استقلاله ضمن الكيان الفرنسي إلا أنه لم يمض أكثر من ثلاثة أشهر حتى تم حل الاتحاد، وأصبحت السنغال جمهورية مستقلة ضمن الأسرة الفرنسية جرى انتخاب "سنغور"

رئيسًا للجمهورية، و"محمد ضيا" رئيسًا للوزراء، فيما تكون المجلس التشريعي من ٨٠ عضوًا، انتخبوا عام ١٩٥٩م، لمدة خمس سنوات (شليبي، ١٩٩٨، ص ٥٢٥).

هكذا مرت السنغال بمراحل مختلفة في سعيها نحو الاستقلال، وكانت جهود النضال واضحة من خلال الكتل السياسية مثل الاتحاد الديمقراطي السنغالي والكتلة الديمقراطية السنغالية، اللذين شكلا عام ١٩٥٦، حزب الكتلة الشعبية السنغالية لاحقًا، اندمجت الحركة الاشتراكية الإفريقية مع هذا الحزب لتأسيس حزب الاتحاد التقدمي عام ١٩٨٥م، والذي أصبح الحزب الوحيد في البلاد، وفي ذات العام، وبعد إجراء استفتاء على دستور ديغول، انضمت السنغال إلى الجماعة الفرنسية مع حصولها على سلطة داخلية كاملة، ثم حققت استقلالها الكامل في ٢٠ آب ١٩٦٠م، وأصبح ليوبولد سيجار سنغور رئيسًا للجمهورية وتم تعيين محمد ضيا رئيسًا للوزراء إلا أن الخلاف بينه وبين سنغور أدى إلى اعتقاله وصياغة دستور جديد يمنح نظام الحكم صيغة رئاسية، تولى خلالها سنغور رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء معًا.

الخاتمة:

دراسة الفترة الاستعمارية الفرنسية في السنغال تمثل أكثر من مجرد استرجاع للتاريخ، فهي تفتح نافذة لفهم كيفية تشكل الهوية الوطنية ومراحل النضال من أجل السيادة، فالتحرر الحقيقي لا يعني مجرد خروج المستعمر من الأراضي، بل يرتبط بقدرة الأمة على بناء إرادتها الذاتية، واستعادة قراراتها الوطنية، وتحقيق سيادتها الكاملة بعيدًا عن أي مظاهر هيمنة خارجية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وخلال هذه الحقبة، لم تكن السنغال مجرد ساحة لصراع بين قوة استعمارية وشعب خاضع، بل كانت مسرحًا لمعركة طويلة ومعقدة من أجل الكرامة والهوية، فقد شاركت فيها جميع فئات المجتمع من القادة والنخب إلى المواطنين العاديين، حيث ظهرت أشكال مختلفة من المقاومة؛ منها القتال المباشر ضد المستعمر، ومنها المقاومة الدينية والسياسية، إضافة إلى محاولات التكيف مع الواقع المفروض، هذا التوازن بين المقاومة والفهم الواقعي ساعد السنغال على تطوير خطاب وطني متزن، قائم على حماية الهوية الوطنية وتعزيز الوحدة، ما جعلها نموذجًا فريدًا بين الدول الإفريقية بعد الاستقلال.

التجربة الاستعمارية الفرنسية لم تكن مجرد مرحلة زمنية انتهت بخروج المستعمر، بل تركت إرثًا طويل الأمد انعكس في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فقد فرضت فرنسا أنماطًا اقتصادية جديدة، وأعدت تشكيل البنية التعليمية والاجتماعية، وأنشأت طبقة محلية مرتبطة بالمستعمر لكنها أصبحت فيما بعد جزءًا من النخبة الوطنية التي قادت حركة الاستقلال، كما ساهمت هذه التجربة في تطوير الوعي السياسي، إذ أدرك السنغاليون أن الحرية الحقيقية



تتطلب تنظيمًا مجتمعيًا ومؤسسات قوية قادرة على حماية الحقوق وصون الهوية الوطنية، ورغم انتهاء السيطرة العسكرية والسياسية الرسمية لفرنسا مع نيل السنغال استقلالها عام ١٩٦٠، بقيت آثار الهيمنة الفرنسية واضحة سواء في اللغة الرسمية، والنظم التعليمية، والقوانين، أو في طبيعة العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي ما زالت تربط السنغال بفرنسا حتى اليوم، هذا النوع من النفوذ، المعروف باسم "الاستعمار الجديد"، يتميز باستخدام أدوات أكثر نعومة لتعزيز التبعية، وهو تحدٍ مستمر أمام أي دولة تسعى لاستقلال كامل وفاعلية حقيقية على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

إن دراسة هذه الفترة التاريخية لا تعكس مجرد ماضٍ انتهى بل تقدم دروسًا قيمة حول صقل الهوية الوطنية وبناء مؤسسات قوية، وكيفية تحويل تجربة الاحتلال الطويلة إلى فرصة للتعلم والنمو فالسنغال بعد الاستقلال تعد نموذجًا لدولة أفريقية نجحت في تحويل تجربة الاستعمار إلى منصة لإرساء دولة قوية، حياة سياسية نشطة، ووحدة وطنية متماسكة، مع الاستفادة من إرثها التاريخي لمواجهة تحديات العصر الحديث وبناء مستقبل أكثر استقلالية وازدهارًا

قائمة المصادر والمراجع

العربية:

- بروكي، أحلام. ٢٠١٤، الاستعمار الفرنسي غرب أفريقيا : السنغال أنموذجًا، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، قامة، الجزائر.
- الأزمي، أحمد. ٢٠٠٩، العلاقات المغربية الإفريقية خلال القرن ١٩م، دار ما بعد الحداثة للنشر، المغرب.
- الشكري، أحمد. (٢٠٠٢). جهاد الحاج عمر في أعالي نهر السنغال. في الندوة الدولية المنعقدة في دكار السنغال (١٤-١٩ ديسمبر ١٩٩٨م) بمناسبة مرور مئتي سنة على ميلاد الحاج عمر الفوتي تال. منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط.
- شليبي، أحمد. ١٩٩٨، موسوعة التاريخ الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عبد المنعم، أحمد فارس. ١٩٨١، السنغالي بعد سنغور. مجلة السياسة الدولية، (65) مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- جاسم، أحمد محمد، & حامد، صادق أحمد. ٢٠٢١، السياسة الفرنسية تجاه السنغال ١٩٠٤-١٩٦٠ مجلة ديبالي، العراق.
- ذهني، إلهام علي. ٢٠٠٩، بحوث ودراسات وثائقية في تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- ذهني، إلهام محمد علي. ١٩٨٨، جهاد الممالك الإسلامية في غرب أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (١٨٥٠-١٩١٤م، دار المريخ للنشر، الرياض.
- لويد، ب. س. (١٩٩٠)، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت.
- مسعود، جمال عبد الهادي محمد، & جمعة، وفاء محمد رفعت. ١٩٩١، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ: أفريقيا يراد لها أن تموت جوعًا، ط٣، دار الوفاء.
- هوارد، س. ١٩٩٦، أشهر الرحلات في غرب أفريقيا، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

السعدي، عبد الرحمن. ١٩٧١، تاريخ السودان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
قرين، عبد الكريم. ٢٠١٠، منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.
إبراهيم، عبد الله عبد الرازق. ١٩٨٣، مؤتمر برلين وأثره على الخارطة السياسية، مجلة دراسات إفريقية، (12) معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
السفيوي، عبد النبي. ١٩٩٥، الاستعمار الفرنسي في السنغال ١٨٥٤-١٨٧٦م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس أكادال، المغرب.
بدوي، عبده. د.ت، رجال من أفريقيا، المطبعة القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
الكلباني، عثمان. ١٩٩٢، الاستعمار الأوروبي في أفريقيا، الرياض.
أبو عيانه، فتحي محمد. ١٩٨٦، الجغرافية الإقليمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
السيد، محمود. ٢٠٠٦، تاريخ أفريقيا القديم والحديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
شاكور، محمود. ١٩٧١، السنغال، مكتبة دار الفتح، دمشق.

الأجنبية:

- Barry, B. (1998). *La Sénégambie du XVe au XIXe siècle : Traite négrière, Islam et conquête coloniale*. Paris: L'Harmattan.
- Bergen, G. H. (1994). *Unions in Senegal: A perspective on national development in Africa* (Doctoral dissertation, University of California, Los Angeles).
- Ca Da Mosto. (1985). *Relation des voyages à la cote occidentale d'Afrique*. Paris: Charles Schefer.
- Chafer, T. (2002). *The end of empire in French West Africa: France's successful decolonization?* Oxford & New York: Berg.
- Crowder, M. (1978). *A history of West Africa A.D. 1000 to the present*. Harlow: Longman.
- David, R. (1988). *La guerre sainte d'Al-Hajj Umar*. Paris: Karthala.
- Faidherbe, L. (1889). *Le Sénégal : La France dans l'Afrique occidentale*. Paris: Librairie Hachette.
- Cooper, F. (2014). *Citizenship between empire and nation: Remaking France and French Africa, 1884-1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Connin, G., & Allou, R. K. (1975). *Histoire du Sénégal : Les premiers habitants*. London: Macmillan.
- Suret-Canale, J. (1971). *French colonialism in tropical Africa, 1900-1960*. London: Hurst.
- Ly-Tall, Y. S. M. (1993). *Un islam militant en Afrique de l'Ouest au XIXe siècle : la Tijaniyya de Satku Umar Futiyu contre les pouvoirs traditionnels et la puissance*



- coloniale [Compte-rendu]. Outre-Mers. Revue d'histoire.
- Klein, M. A. (1998). Colonial rule in French West Africa. London: Cambridge University Press.
- Raymond, M. (1975). Tableau géographique de l'Ouest africain au Moyen Âge : d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie. Postbus: Swets Publishing Service.
- Ginio, R. (2006). French colonialism unmasked: The Vichy years in French West Africa. Nebraska, USA: University of Nebraska Press.

Translated Arabic Sources:

- Brouki, A. (2014). French colonialism in West Africa: The case of Senegal (Master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, University of 08 May 1945, Guelma, Algeria).
- Azmi, A. (2009). Moroccan-African relations during the 19th century. Dar Ma Baad Al-Hadatha Publishing, Morocco.
- Al-Shoukri, A. (2002). The jihad of Al-Hajj Umar in the upper Senegal River. In International Symposium held in Dakar, Senegal (December 14-19, 1998) on the bicentennial of Al-Hajj Umar Futi Tal. African Studies Institute Publications, Rabat.
- Shalabi, A. (1998). Encyclopedia of Islamic History. Al-Nahda Library, Cairo.
- Abdel Monem, A. F. (1981). Senegal after Senghor. International Politics Journal, (65), Al-Ahram Foundation, Cairo.
- Jassim, A. M., & Hamed, S. A. (2021). French policy towards Senegal, 1904-1960. Diyala Journal, Iraq.
- Dhahni, I. A. (2009). Documentary research and studies in modern African history. Anglo-Egyptian Library, Cairo.
- Dhahni, I. M. A. (1988). The jihad of Islamic kingdoms in West Africa against French colonialism (1850-1914). Dar Al-Merikh Publishing, Riyadh.
- Lloyd, B. S. (1990). Africa in the age of social transformation. Alam Al-Ma'arifa, Kuwait.
- Masoud, J. A. M., & Gomaa, W. M. R. (1991). Errors that must be corrected in history: Africa destined to die of hunger (3rd ed.). Dar Al-Wafaa.
- Howard, S. (1996). Famous travels in West Africa (Vol. 1). Egyptian General Book Organization, Cairo.
- Al-Saadi, A. R. (1971). History of Sudan. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon.

- Qareen, A. K. (2010). The African Union and its role in solving the continent's problems (Master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Algeria).
- Ibrahim, A. A. R. (1983). The Berlin Conference and its impact on the political map. African Studies Journal, (12), African Research and Studies Institute, Cairo University.
- Al-Safwi, A. N. (1995). French colonialism in Senegal, 1854–1876 (Master's thesis, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Agdal, Morocco).
- Badawi, A. (n.d.). Men from Africa. National Printing and Publishing Press, Cairo.
- Al-Kalbani, O. (1992). European colonialism in Africa. Riyadh.
- Abu Ayana, F. M. (1986). Regional geography. Al-Nahda Al-Arabiya Publishing, Beirut.
- Al-Sayed, M. (2006). Ancient and modern history of Africa. Shabab Al-Jamia Foundation, Alexandria.
- Shaker, M. (1971). Senegal. Dar Al-Fath Library, Damascus.

الهوامش التعريفية

- ١- لويس "فيدهرب" (Louis Faidherbe): كانت ولادته بمدينة ليل الفرنسية في ٣ كانون الثاني ١٨١٨م، وهو سليل أسرة مدنية متواضعة الحال، تابع تعليمه بمدرسة البوليتكنيك في ١٨٣٧-١٨٣٨م، التي تخرج منها سنة ١٨٤٠م، ليلتحق بالمدرسة العسكرية بميتر، ثم عمل ضابطاً مهندساً، وقد كان أول احتكاكه بالعالم الإسلامي حين عُين بالجزائر، التي عمل بها لعدة سنوات، محمود شاكر، السنغال، مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٩٧١م، ص ٦٣.
- ٢- المحاصيل النقدية هي المحاصيل الزراعية التي تدر أرباح وتكون رائجة في الأسواق العالمية مثل الصمغ العربي والفسق والعبيد، فتحى محمد أبو عيانه، مصدر سابق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٤٦٢.
- ٣- تقع مدينة كايس في غرب دولة مالي على ضفاف نهر السنغال قرب الحدود مع السنغال، تتميز بأهميتها التجارية والزراعية، حيث تعتبر مركزاً لنقل البضائع والمنتجات الزراعية، كما كانت محطة رئيسية على سكك الحديد التي تربط مالي ببقية غرب أفريقيا، مما جعلها نقطة استراتيجية تاريخياً واقتصادياً.
- ٤- المامي محمد بن البخاري وُلد عام ١٧٩٢م، في تيرس شمال موريتانيا كان عالماً وزعيماً دينياً بارزاً، له تأثير كبير في قبيلته، اشتهر بتأسيس زاويته التعليمية التي نشرت العلوم الشرعية، القرآن، والفقه، وكانت منارات علمية في المنطقة كتب العديد من المؤلفات والرسائل



الفقهية، واعتُبر مرجعًا للعلم والدين وله أثر طويل في التعليم الديني والثقافة الإسلامية في موريتانيا وغرب أفريقيا .

٥- الحاج عمر الفتوي تال: من أبرز قادة المقاومة الإسلامية في غرب أفريقيا ولد عام ١٧٩٧م، في منطقة فوتا تورو (شمال السنغال)، وكان رجل دين مسلم من الطريقة التجانية، وسافر للحج إلى مكة لذلك سمي (الحاج)، بعد عودته بدأ في نشر الدعوة الإصلاحية الإسلامية ومقاومة النفوذ الوثني والاستعمار الفرنسي، فيما عرف بالحركة العمرية، وتوفي سنة ١٨٦٤م، في ظروف غامضة أثناء حصار مدينة باندياجارا في مالي.

٦- ولد الأديب والشاعر والسياسي المفكر ليوبولد سيدار سنغور "Léopold Sédar Senghor" يوم ٩ تشرين الأول عام ١٩٠٦م، في مدينة جوال غربي السنغال من أسرهِ ميسورة تدين بالكاثوليكية، تنتمي إلى قبائل السرر، تلقى تعليمه لدى الأرساليات الفرنسية عام ١٩٢٨م، ونال شهادة البكالوريا ليلتحق بجامعة السربون، ومنها تحصل على شهادة الفلسفة فعمل كأستاذ للغة الفرنسية بالثانوية، وكان ذلك عام ١٩٣٨م، وبعد أن أمضى عامًا بالجهة أثناء الحرب العالمية الثانية اعتقلته السلطات الألمانية ثم أطلق سراحه عام ١٩٤٢م، فعاد لتدريس اللغات والحضارات الإفريقية بالمدرسة الوطنية الفرنسية لما وراء البحار، وفي عام ١٩٤٥م انتخب نائبًا على السنغال في الجمعية الوطنية الفرنسية، وتقلد منصب وزير الدولة للحكومة الفرنسية بين عامين ١٩٥٥ - ١٩٥٦م، كما تولى زعامة المؤتمر الإفريقي الذي أنشأه الإفريقيون الممثلون لأقاليم وراء البحار في الجمعية الوطنية الفرنسية، عبد الكريم قرين، منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة، أطروحة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٠م، ص ٢٣.